CODEX CAPSULE 4

نقطة اتصال الدستور الغذائي (CCP)

الشريحة 1

هذه الدورة مخصصة لاستعراض دور نقاط الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي، وهي واحدة من الهياكل الأساسية على الصعيد القطري المرتبطة بعضوية الدستور الغذائي.

عندما يقرر بلد ما أن يصبح عضوا في هيئة الدستور الغذائي، فإن هذا القرار سيؤدي إلى **الالتزام بتخصيص الموارد** وكذلك المشاركة في **المناقشات الدولية** المزمع تنظيمها في هذا السياق حول سلامة الأغذية وجودتها.

ولذلك قبل اتخاذ مثل هذا القرار ينبغي للبلد أن ينظر بعناية فيما إذا كان من المناسب أن يصبح عضوا في هيئة الدستور الغذائي.

دعونا نستكشف الجوانب التي يتعين النظر فيها لاتخاذ قرار الانضمام...

الشريحة 2

لتحديد ما إذا كان من المناسب أن يشارك بلد ما في عمل الدستور الغذائي، ينبغي أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار:

- هل البلد عضو في منظمة الأغذية والزراعة و/أو منظمة الصحة العالمية؟
- هل سيسهّل اعتماد أو استخدام مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية الى حماية المستهلكين؟
- هل من المهم إدخال نظام وطني للرقابة على الأغذية، أو تحسين النظام القائم أو تحسين القدرة الوطنية على التعامل مع حوادث سلامة الأغذية؟
- هل تقوم الدولة بتصدير المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية أو أنواع الأسماك في حالتها الخام أو المصنعة، وهل تساهم أي من هذه السلع بشكل كبير في الاقتصاد؟
- هل هناك واردات غذائية محددة يعتمد عليها البلد لضمان إمدادات غذائية كافية؟
- هل البلد عضو في منظمة التجارة العالمية؟

إذا كانت الردود على أي من هذه الأسئلة بالإيجاب فمن المحتمل أن يكون من المناسب أن يصبح البلد عضوا في هيئة الدستور الغذائي.

وبمجرد اتخاذ القرار بأن يصبح عضوا في هيئة الدستور الغذائي، يتعين على البلد **إبلاغ المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية بهذه الرغبة.**

وينبغي إرسال الإخطار في شكل رسالة وتحال نسخة منها أيضا إلى أمين هيئة الدستور الغذائي.

ويمكن تحديد الموارد التي يحتاجها البلد للإنفاق على أنشطته المتعلقة بالدستور الغذائي باعتبار مدى مشاركته المرتقبة في هذه الانشطة.

عندما يتخذ بلد ما قرارا بأن يصبح عضوا في هيئة الدستور الغذائي ويشارك في أعمالها، فإنه ليس من الضروري أن يشارك البلد في جميع اللجان الفرعية للهيئة.

وتميل معظم البلدان النامية، أو البلدان ذات الاقتصاد الصغير، إلى التركيز على:

- المشاركة في اشغال هيئة الدستور الغذائي؛
- المشاركة في لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لمنطقتهما
- المشاركة في لجنة أو اثنتين أو فرق عمل أخرى تقوم بوضع مواصفات للمنتجات ذات الأهمية بالنسبة لها.

الشريحة 5

من المهام الأساسية التي يجب على البلد القيام بها عندما يصبح عضوا في هيئة الدستور الغذائي هو تعيين نقطة اتصال الدستور الغذائي (CCP).

ومن المهم أن نذكر أن جميع الاتصالات الرسمية مع كل بلد عضو في الدستور الغذائي توجه من خلال نقطة الاتصال التابعة لهيئة الدستور الغذائي.

ولذلك ينبغي أن يكون هنالك عنوان بريد الإلكتروني مفعل للعمل وفي حالة حدوث تغيير في العنوان ينبغي إخطار أمانة الدستور الغذائي بذلك، ويجب ايضا وضع ترتيبات لاستعراض المعلومات الواردة من امانة الدستور الغذائي بانتظام.

ومن الهام أن تتوفر لدى نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي الموارد الكافية بما في ذلك الدعم الإداري واللوجستي من أجل الاضطلاع بفعالية بالمهام المطلوبة.

دعونا نرى ما هي هذه الموارد

من الاحسن أن تحتضن نقطة الاتصال من قبل مكتب إداري أو وحدة حكومية

يجب أن يكون المسؤول موظفا محترفا، ويفضل أن يكون له خلفية مهنية في وضع مواصفات سلامة الأغذية او مواصفات الأغذية بصفة عامة.

في بعض البلدان، يكون الموظف المسؤوا عن نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي موظفا من مستوى عال وقد لا يكون له تعاملات عملية تذكر مع الأنشطة اليومية المتعلقة بالدستور الغذائي.

وهذا أمر مقبول شريطة أن يكون هناك موظف فني آخر يتمتع بالسلطة والوقت للقيام بأعمال التنسيق وتقديم تقارير منتظمة إلى الموظف المسؤول عن نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي.

ويجب أن يمنح الموظف الفني سلطة كافية لتنسيق البرنامج وأن يكون لديه الوقت الكافي لتكريسه فيه

. يختلف مقدار الجهد المبذول، اعتمادا على:

- عدد اللجان التي يشارك فيها بلد ما؛
- مستوى تدريب الموظف الفني،

والأمر متروك لكل بلد على حدا لتحديد احتياجاته، ولكن يعتبر الوقت الموصى به في حدود 25٪ - 50٪ من وقت العمل (أي ما يعادل حوالي 1.5 - 3 يوما في الأسبوع مخصصة لأنشطة الدستور الغذائي، استنادا إلى الحد الأدنى من أنشطة الدستور الغذائي (على سبيل المثال تقتصر المشاركة على لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ولجنة أو لجنتين أخرتين).

من المحبذ ان يكون الموظف المسؤول عن نقطة الاتصال خال من مهام أخرى ولكن هذا ليس دائما ممكنا. وبغض النظر عن ذلك، يجب أن يكون هذا الموظف المسؤول قادرا على تخصيص جزء هام من الوقت للتعامل مع قضايا الدستور الغذائي.

ومن الضروري تزويد نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي والموظفين وغيرهم من المشاركين في إدارة برنامج الدستور الغذائي ب :

- البنية التحتية للاتصالات داخل الحكومة ومع أصحاب المصلحة
- القدرة التقنية على تحليل نصوص الدستور الغذائي والمساهمة بفعالية في عمل الدستور الغذائي

لا بد من عنوان بريد إلكتروني , اذ أن الطريقة الرئيسية للاتصال بين أمانة الدستور الغذائي في روما ونقاط الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي هي عن طريق البريد الإلكتروني.

ومن المرجح إنشاء عنوان بريد إلكتروني متميز لبرنامج الدستور الغذائي بحيث لا تضيع الرسائل المتعلقة بالبرنامج في حساب البريد الإلكتروني العام الخاص بطةنق الاتصال أو الجهة الحكومية التي تحتضنها. .

وقد أنشأ العديد من البلدان عنوان بريد إلكتروني حقق نجاحا كبيرا على النحو التالي:

- ...@Codex.CountryName

على سبيل المثال codexvenezuela@sencamer.gob.ve، codex.samoa@mcil.gov.ws، codex_canada@hc-sc.gc.ca، codex.germany@bmelv.bund.de

وهذا مفيد أيضا لضمان عدم حدوث انقطاع في تدفق المعلومات في حالة اجراء تغيير الموظف المعين بوصفه مسؤولا عن نقطة الاتصال المعنية بالدستور الغذائي.

ونظرا لزيادة التكاليف المتصلة بطباعة الوثائق وتوزيعها تعتمد أمانة الدستور الغذائي اعتمادا أكبر على التداول الإلكتروني لوثائق الدستور الغذائي، لذلك يجب أن يكون لدى نقطةالاتصال المعنية بالدستور الغذائي، وغيرهم من المهنيين المرتبطين بأنشطة الدستور الغذائي في البلد وموظفي الدعم إمكانية الوصول الموثوق إلى البريد الإلكتروني والإنترنت.

الشريحة 8

نقطة الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي هي في المقام الأول جهة تنسيق لأنشطة الدستور الغذائي داخل البلد، وايضا صلة الوصل بين البلد وهيئة الدستور الغذائي (وأمانتها).

عند اتخاذ قرار بشأن موقع نقطة الاتصال التابعة لهيئة الدستور الغذائي ينبغي استيفاء المعايير التالية:

- الحياد قدر الإمكان فيما يتعلق بجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عمل الدستور الغذائي؛
- القدرة على أداء وظائف الدستور الغذائي
- إمكانية الوصول بسهولة إلى جميع الأطراف المهتمة و/أو المشاركين في أنشطة الدستور الغذائي.

وينبغي أن تتسم عملية صنع القرار بالشفافية أيضا.

أمثلة:

- أستراليا: وزارة الزراعة والغابات والأغذية
- بربادوس: المؤسسة الوطنية للمواصفات
- البرازيل: وزارة الخارجية
- كندا: وزارة الصحة
- غواتيمالا: مكتب المواصفات واللوائح، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية
- المملكة العربية السعودية: الهيئة السعودية للغذاء والدواء
- نيجيريا: منظمة المواصفات في نيجيريا
- الولايات المتحدة: مكتب الدستور الغذائي الأمريكي، في مكتب وكيل الوزارة المختص بالتجارة والشؤون الزراعية الخارجية، بوزارة الزراعة الأمريكية

الشريحة 9

لا تقدّم هيئة الدستور الغذائي باعتبارها هيئة حكومية دولية مستقلة معنية بوضع المواصفات الغذائية مساعدة تقنية للمشاركة في عمل الدستور الغذائي أو لتنفيذ مخرجاته على الصعيد الوطني.

غير أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقومان بمجموعة متنوعة من أنشطة بناء القدرات لدعم البلدان التي ترغب في مواءمة مواصفاتها الوطنية مع مواصفات الدستور الغذائي.

الشريحة 10

تقدم كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مساعدة مباشرة إلى أعضاء الدستور الغذائي لضمان قدرتهم على المشاركة بأكبر قدر ممكن من الفعالية في عمليات الدستور الغذائي ويشمل ذلك وضع برنامج وطني قوي لدعم أنشطة الدستور الغذائي.

ويدعم صندوق الائتمان لهيئة الدستور الغذائي تطوير برامج الدستور الغذائي في الدول النامية.

وقد وضعت منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أيضا المواد التدريبية التي يجري على أساسها تنفيذ هذا البرنامج.

باختصار:

- من المهم أن تشارك البلدان بنشاط في عمل الدستور الغذائي بسبب الفوائد الصحية العامة والاقتصادية الناتجة عن هذه المشاركة.

- ليس من الضروري أن يشارك بلد ما في جميع اللجان الفرعية التابعة للهيئة.

- تعتمد الموارد التي يحتاج إليها بلد ما للإنفاق على أنشطته المتعلقة بالدستور الغذائي على مستوى مشاركته.

- يجب أن تتوفر لدى نقطة اتصال الدستور الغذائي الموارد الكافية (بما في ذلك الدعم الإداري واللوجستي) لكي تضطلع بفعالية بالمهام المطلوبة.

- يجب تحديد موقع نقطة اتصال الدستور الغذائي CCP وفقا لمعايير الحياد والقدرة وإمكانية التواصل.

- ينبغي اتخاذ قرار إنشاء برنامج وطني للدستور الغذائي بصورة جماعية، بموافقة جميع أصحاب المصلحة الذين سيشاركون في تنفيذ البرنامج.

- توفر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وشركاؤهما مختلف أنشطة بناء القدرات لدعم البلدان التي ترغب في المشاركة في الدستور الغذائي.